دور المخاطب في التوجيه النحوي والتوجيه التداولي

أ. عزيز بورهدون- جامعة تبسة-

ملخص:

مهما تعددت النظريات والمناهج اللغوية الحديثة، ومهما شاعت وانتشرت يبقى للنظرية النحوية العربية بريقها، ومع تقدم الزمن نستطيع استكشاف عمق التفكير النحوي، الذي أسس هذه النظرية، من هنا يأتي هذا البحث لدراسة المسافة بين المتكلم والسامع من خلال ظاهرة **دورالمخاطب بين التوجيه النحوي ومبادئ التداوليين:**

وقد تناولت الدراسة ظاهرة المتلقي في الدراسات اللغوية بين القدامى والمحدثين، والظواهر التي وُجهت عليها، ونظرة التداوليين لطرفي الخطاب، وأهم المبادئ التداولية المستفادة من هذه الظاهرة.

وعنيت الدراسة بقراءة هذه الظاهرة النحوية انطلاقا من واقعها الاستعمالي التداولي الذي طالما جنح إليه نحاتنا من خلال التركيز على العلاقة بين طرفي الخطاب، وإدراكهم لعلم المخاطَب وفهمه وأثره في تشكيل القاعدة.

Abstarct:

The phenomenon of addresses between the grammarian's view points and the pragmatists' ones.

There are various modern linguistic theories and syllabi which have been widely spread, but there remains the profound effect for the Arab Grammar Theory regardless of the progress of the time and diverse opinions and attitudes. Thus, this research studies the phenomenon of the addressee beginning from the grammarians' view point and ending with the pragmatists' applications. It also studies the distance between the speaker and the addressee by examining discourse and communication which have influenced the grammarians to study and investigate the grammar functions and uses.

This research is an attempt to delimit the grammar functions that the grammarians have examined according to what is known between the speaker and addressee away from philosophical theorizing which has no relevance to language. The researcher has also examined the phenomenon of the addressee in the old and new language studies, and the aspects that have influenced the addressee studies in addition to the pragmatists' views regarding the addressee and the speaker as well as the most important pragmatic principles that have been utilized from this theory.

مقدمة:

تقوم العملية التقعيدية النحوية بشكل رئيس على التواصل بين المتكلم والمتلقي، وقد ترسخت هذه العلاقة في أذهان علماء النحو العربي عند وضعهم للقواعد حينما كانوا يتعاملون مع مسائل النحو أو شواهده يلجؤون إلى تلك العلاقة في توجيهها أو تخريجها، فعالم النحو لم يكن منعزلا عن عالم التواصل الخارجي، بل كان يضع تخريجاته وتعليلاته انطلاقا مما يراعي تلك العلاقة الوطيدة، ولكن كل اهتمام علماء النحو كان منصبا على وضع قواعد يتفهمها المخاطَب ويتقبلها، ولذلك أصبح له وجود في غاية من الأهمية في عملية التقعيد، ونشأت كثير من التوجيهات باعتماد رئيس على علم المخاطب، فالحذف يحصل لأجله، والزيادة تحصل لإزالة الإبهام عنه، والتقديم يحصل للعناية به وهكذا.

وحمل لنا التراث النحوي العربي في ثناياه كمّاً لا بأس به من المسائل التي تثبت دور علم المخاطَب في تشكيل كثير من القواعد التي صار بالإمكان القول: إن فكرة علم المخاطب تعدُّ أساسا من الأساسات التي قام عليها البناء النحوي العربي.

وقد ركزت الدراسات اللغوية الحديثة ولاسيما الوظيفية والتداولية منها في دراسة اللغة بناء على تلك العلاقة وما يحيط بها، فاهتمت بالمتكلم ومقاصده، وبالمخاطب وما يستفيده، ونظرت إلى المقام وما يتطلبه، وإلى المعنى الذي يمكن أن يستفاد في النهاية من العملية التواصلية.

ولعل تلك العلاقة استطاعت أن تعكس أمرين في غاية الأهمية بالنسبة للقاعدة النحوية:

1- مرونة القاعدة النحوية في تقبل الأداءات اللغوية المنبثقة من الجانب التواصلي بين المتكلم والمتلقي المعتمدة على الاستعمال اللغوي في فهم المعنى، ومما يدل على ذلك قول سيبويه:" **واعلم أن رويداً تلحقها الكاف وهي في موضع(افْعَلْ)، وذلك قولك: رويدك زيداً، ورويدكم زيدا وهذه الكاف التي لحقت رويدا إنما لحقت لتبين المخاطب المخصوص؛ لأن رويد تقع للواحد والجمع والذكر والأنثى، فإنما أدخل الكاف حيث خاف الالتباس من يعني بمن لا يعني، وإنما حذفها في الأول استغناء بعلم المخاطب أنه لا يعني غيره**"[1]
2- أن النحاة حرصوا على وضع قواعد تنبثق في أساسها من السياق الاستعمالي، وتبتعد في الأغلب عن التأويلات والتفسيرات غير المنطقية، ومما يدل على ذلك قول الأنباري عن أقسام الكلام" **فإن قيل:فلِمَ قلتم:إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها؟ قيل لأنا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبَّرُ**

بها عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم في الخيال، ولو كان ههنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه ألا ترى أنه لو سقط آخر هذه الأقسام الثلاثة لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط؟ فلما عبِّر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دلَّ على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة"[(2)]

ومن هنا سنحاول إثبات دور المخاطَب في توجيه المسائل النحوية في مراحلها الأولى من جهة، ومحاولة تبني المنهج التداولي وتوظيفه في قراءة التراث النحوي العربي مما يوسع الأفاق اتجاه هذا التراث العظيم ونحاته الذين اهتموا بمراعاة حصول الفائدة لدى المخاطب ، والابتعاد عن كل ما يؤدي إلى توهم أو لبس أو تعقيد بين طرفي التواصل مما يحافظ على ثبات القاعدة وشموليتها من جهة أخرى.

المخاطب في الدراسات اللغوية بين القدماء والمحدثين:

يحتل المخاطب مكانة مرموقة في الدراسات اللغوية قديمها وحديثها؛ لأن اللغة قامت في أساسها على مخاطبة أقوام على درجات متفاوتة من العلم والمعرفة، فركزت على هؤلاء المتلقين، ووجهت قواعدها انطلاقا من مراعاة مباشرة لاستراتجيات الخطاب وظروفه، لذلك كان المخاطب حاضرا في ذهن عالم اللغة عند قراءته للمسائل النحوية وتوجيهها، ولا غرابة في ذلك؛ لأن اللغة نظام تواصلي ترابطي ينبثق من المسافة بين المتكلم والمخاطب، ولا يمكن لأي كلام، أو قول أن يؤدي غرضه إن لم يكن معنيا بالمخاطب ومدى إدراكه للمعطيات التواصلية حتى أصبح بالإمكان القول: إن التوجيهات النحوية للظاهرة اللغوية قامت لخدمة المخاطب في محاولة لإنجاح التواصل الإبلاغي بين طرفي الخطاب وفق إستراتجية ميكانيكية تلتفت إلى واضع اللغة، وإلى المتكلم وما يهدف إليه علاوة على تركيز رئيس على المخاطب الرئيس الذي يمكن عدُّه محور الخطاب.

ومن هنا، جاءت الدراسات اللغوية مهتمة بالمخاطب ، وترفع من شأنه في تداول الظاهرة النحوية فهذا سيبويه يقول:" **وإنما أضمروا ما كان يقع مظهرا استخفافا، ولأن المخاطَب(المتلقي) يعلم ما يعني**"[(3)].

أما ابن السراج، فإنه يوضح دور المخاطب في بناء ظواهر النحو وتراكيبه يقول:" **والمحذوفات في كلامهم كثيرة، والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود إذا آنسوا بعلم المخاطب(المتلقي) ما يعنون**"[(4)].

أما ابن جني، فإنه رأى أن اللغة قامت أساسا بمراعاة الاستعمال التداولي بين المتكلم والمخاطب، وما يحيط بهذا الاستعمال من ظروف وأحوال يقول:"**إن هذه اللغة أكثرها جار على المجاز، وقلما يخرج الشيء منها على**

الحقيقة، فلما كانت كذلك وكان القوم الذين خوطبوا بها أعرف الناس بسعة مذاهبها وانتشار أنحائها جرى خطابهم بها مجرى ما يألفونه ويعتادونه، وفهموا أغراض المخاطب لهم بها على حسب عرفهم وعاداتهم في استعمالها"[5].

والحقيقة أن عبارات المتأخرين كانت تدور في فلك من سبقهم في تأكيدها على دور المخاطب في البنى التواصلية بين طرفي الخطاب، فهذا السهيلي ربط بين شبكة متكاملة من العلاقات بين وضع الكلام وبين كل من المتكلم مع المخاطب.

وتستبد هذه العلاقة بذهن السهيلي حتى يدخل المعنى عاملا رئيسا في نسج خيوط الشبكة التواصلية بين طرفي الخطاب فشرح قائلا:" **اعلم أن الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يعبر للمخاطب عنه بلفظ، أو لحظ، أو بخط، ولولا المخاطب ما احتيج إلى التعبير عما في نفس المتكلم**"[6].

ويقول:"**ثم لما كان المخاطب مشاركا للمتكلم في معنى الكلام؛ إذ الكلام مبدؤه من المتكلم ومنتهاه عند المخاطب، ولولا المخاطب ما كان كلام المتكلم لفظا مسموعا ولا احتاج إلى التعبير عنه، فلما اشتركا في المقصود بالكلام وفائدته اشتركا في اللفظ الدال على الاسم الظاهر**"[7].

ونظر السيوطي إلى صناعة النحو بناء على الأسس التداولية التي تختص بالمخاطب والمتكلم وتلبية كليهما لمتطلبات الخطاب وفضاءاته يقول:" **إن صناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني، وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء آخر وهو في المعنى شيء آخر إذا علم المخاطب أغراض المتكلم**"[8].

وإذا ما تتبعنا الدراسات اللغوية المعاصرة، فإننا لا نكاد نجدها أقل اهتماما في الحديث عن المخاطب ودوره في العملية التواصلية، فقد أولى المعاصرون له جلّ اهتمامهم، ونظروا إلى الظاهرة اللغوية بتركيز شديد على طرفي الخطاب.

وقد ركز نهاد الموسى على عناصر التواصل وما يحيط بها يقول:" **إن شخصية المتكلم والسامع، وتكوينهما الثقافي، وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والسامع- إن وجدوا- وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوي من العناصر المكونة للموقف والكلام**"[9].

ويرى عبد الفتاح الحموز أن كثيرا من المسائل النحوية، والإنزياحات في اللسان العربي تدور في فلك التواصل الإخباري بين المتكلم والمتلقي، لأن المتكلم يحيل السامع أو المتلقي إلى شيء يتبينه ويتعرفه[10].

وفي ظل هذه الطقوس التواصلية كان مسعود صحراوي أكثر إعجابا بالعبقرية النحوية العربية، وطبيعة فهمها للغة بناء على الأداء التواصلي بين

المتكلم و المخاطب يقول:" **ولعل من مظاهر العبقرية عند بعضهم أنهم لم يفهموا من اللغة أنها منظومة من القواعد المجردة حسبُ، وإنما فهموا منها أيضا أنها لفظ معين، في مقام معين، لأداء غرض تواصلي بلاغي معين؛ ولذا جعلوا من أهداف الدراسة النحوية إفادة المخاطب معنى الخطاب وإيصال رسالة إبلا غية إليه**"[11].

أما محمد يونس، فقد رأى أن:" **المفهوم التخاطبي يقوم على افتراض مفاده أن إسهامات المتخاطبين مترابطة بعضها ببعض ومحكومة بما يعرف بأصول التعاون الذي يقتضي أن كلا من المتكلم وسامعه يسعيان إلى بلوغ تخاطب ناجح**"[12].

وهكذا ظل النحاة قدامى ومعاصرين، ينظرون إلى اللغة من خلال التعاون والتواصل بين شريكي الخطاب، وكانوا يجعلون وكدهم في دراسة العملية التواصلية منصبا على فهم المخاطب وعلمه، فالعملية اللغوية قامت في أساسها على مدى استيعاب المخاطب لما يتلقاه من محدثه الذي يحرص على إيصال رسائله الإبلاغية في ظروف تكفل لها النجاح بعيدا عن اللبس أو الغموض أو التوهم، وهذه الأهداف شكّلت المعيار الأسمى بالنسبة للنحاة العرب الذين تعاملوا مع النظرية النحوية وفق صيغها التداولية الجوهرية التي تكشف عما يدور في أذهانهم من معان عميقة غير سطحية تؤدي غرضها المقصود للمخاطب ، ولولا إدراك المتكلم أن المخاطب يعلم ويتفهم المقصود لما نجحت العملية التواصلية ولما أدى الكلام غرضه المقصود.

الظواهر النحوية التي وُجِّهت على المتلقي:

إن الظواهر التي حُمِلت على المخاطب تثبت أن النحاة كانوا يراعون التداول الاستعمالي ليس في الأداءات الكلامية فقط، وإنما يهتمون بها في توجيه المسائل النحوية، ووضع القواعد وتعليلها، مما يثبت بوجه أو بآخر مرونة القاعدة النحوية، وتكيُّفها مع متلقي اللغة من جهة، وابتعادها عن التنظير الفلسفي الخرج عن الأطر الاستعمالية التي طالما اتهم الفكر النحوي به؛ فاللغة نشأت في رحم الاستعمال، وليس أدلّ على ذلك من الظواهر المنتشرة في مصادر النحو العربي وعند أشهر علمائه، ويمكن إجمال الظواهر النحوية التي وُجِّهت على المخاطب بما يأتي:

1- الحذف والإضمار.
2- التعريف والتنكير.
3- المعنى.
4- الحالات الإعرابية.

وسنحاول الوقوف عند كل ظاهرة من هذه الظواهر بشيء من التفصيل:

أولا: الحذف والإضمار:

ساعدت نظرة النحاة إلى المخاطب في توجيه كثير من الشواهد والمسائل المختصة بالحذف والإضمار في النحو العربي، وقد حاول النحاة تعليل هذه المسائل بالمخاطب، ولعل مما يدل على ذلك ما صرح به ابن السراج بقوله:" **والمحذوفات في كلامهم كثيرة، والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود إذا آنسوا بعلم المخاطب مل يعنون**" [13].

وربما لا يوجد رأي أكثر صراحة من هذا الرأي لما في ثناياه من إيضاح لدور المخاطب بالحذف والإضمار بمختلف مستوياتهما وبما اختصَّ منهما بالفعل، أو بالاسم، أو بالحرف، ولذلك كانت ظروف سياقية عدة تؤثر على هذه الظاهرة يمكن إيضاح بعضها من خلال التطرق للمسائل التي حملت عليها، وأول ما يشار إليه في هذا السياق حذف الفعل وإضماره، إذ كان الخليل بن أحمد من أوائل النحاة الذين وظفوا المخاطب في توجيه ذلك معلقا على قوله تعالى:(**انتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ**) [14].

" **كأنك تحمله على ذلك المعنى كأنك قلت: انته وادخل فيما هو خير لك؛ فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له"انته"، إنك تحمله على أم آخر، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم ولعلم المخاطب أنه محمول على أمرين حين قال له"انته"، فصار بدلا من قوله: ائت خيرا، وادخل فيما هو خير لك**"[15].

وقد تبعه في ذلك سيبويه، فعمد إلى المخاطب لتفسير إضمار الفعل في أسلوب الاختصاص، وربط ذلك في مسألة الاستعمال يقول:" **قولك: إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا. كأنه قال: أعني، ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النداء؛ لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب**"[16].

ولجأ النحاة إلى دور المخاطب في توجيه بعض من المسائل المتعلقة بالمفعول المطلق، وفي هذا قال ابن يعيش:"**إذا رأيت رجلا يعد ولا يفي قلت مواعيد عرقوب؛ أي: وعدتني مواعيد عرقوب، فهو منصوب بوعدتني، ولكنه ترك لفظه استغناء عنه بما فيه من ذكر الخلف واكتفاء بعلم المخاطب بالمراد**"[17].

ولم يقتصر دور المخاطب في توجيه النحاة لمسائل متعلقة بحذف الفعل وإضماره، بل إنهم لجؤوا إليه في توجيه في مسائل حذف الأسماء، فقد عللوا حذف الفاعل في باب نائب الفاعل بالمخاطب قال العكبري:"**وإنما حذف الفاعل لخمسة أوجه، أحدها: ألا يكون للمتكلم في ذكره غرض، والثاني: أن يترك ذكره تعظيما له أو احتقارا، والثالث، أن يكون المخاطب قد عرفه، والرابع: أن يخاف عليه من ذكره، والخامس ألا يكون المتكلم يعرفه**"[18] .

ومن يمعن النظر في هذا الرأي يتبين له أن العلاقة التواصلية بين طرفي الخطاب(المتكلم و المخاطب) تشكل حلقة مهمة من حلقات التوجيه النحوي، ولعل المخاطب شكل مرتكزا كبيرا في هذه الحلقة، فالمخاطب وفهم المتكلِّم،

والمعنى المستفاد من التواصل بينهما من تعظيم أو تحقير أو غير ذلك، هو الذي أدى إلى حذف الفاعل وظهور ما يسمى بنائب الفاعل، وهذا بالطبع يكشف عن أمر آخر في غاية الأهمية، وهو أن كثيرا من المسائل النحوية بنيت على أساس التواصل بين طرفي الخطاب بعيدا عن سلطة القاعدة، وما يحيط بها من تفسيرات وتعليلات غير منطقية تخرج الدرس النحوي عن جوهره.

وقد وجِّهت مسألة حذف المستثنى أيضا بناء على المخاطب وفي هذا يقول سيبويه:"**يحذف المستثنى استخفافا، وذلك قولك:"ليس غير"، و"ليس إلا"، وكأنه قال: ليس إلا ذاك، وليس غير ذاك؛ ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا، واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني**" [19].

ولعل اعتماد النحاة على علم المخاطب في توجيه المسائل المختصة بالحذف والإضمار يكشف عن الثقة التي كان يعطيها المتكلم للمخاطب واحترام النحاة لهذه الثقة، وما يحيط بها من دلالات ومعان تقوي هذه الثقة للوصول إلى المعنى المراد، ومما يثبت هذا نظرة النحاة إلى حذف المضاف قال ابن يعيش:"**اعلم أن المضاف حذف كثيرا من الكلام وهو سائغ في سعة الكلام، وحال الاختيار إذا لم يشكل، وإنما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة الحال، أو لفظ آخر استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصارا**" [20].

وقد اتسع أفق هذه الظاهرة في الاستعمال اللغوي حتى اعتمد علماء النحو على رديف آخر، يدعم هذه الظاهرة، ويوجِّه بعض مسائلها، هو نظرية الإنابة التي كانت تكأة للنحاة في حديثهم عن علم المخاطب، وهذا ما يتضح لنا جليا في باب نائب الفاعل وباب المضاف إليه، ومما يدل على ذلك قول النحاة:"**إذا حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعرب إعرابه، والشاهد في ذلك قوله تعالى(وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ)**" [21] **والمراد أهل القرية؛ لأنه قد علم أن القرية من حيث هي مدر وحجر لا تسأل؛ لأن الغرض من السؤال رد الجواب، وليس المد والحجر مما يجيب واحد منهما**"[22]. وتطرق النحاة في توجيههم للمسائل النحوية المختصة بالحذف والإضمار بناء على علم المخاطب إلى حذف الضمائر، فمثلا يحذف المضاف والمضاف إليه خاصة إذا كان ضميرا متصلا لعلم المخاطب قال ابن يعيش:" **وإنما يحذف المضاف إليه إذا جرى ذكر قوم فتقول: مررت بكل، أي: بكلهم، ومررت ببعض أي: ببعضهم، وتستغني بما جرى من الكلام، ومعرفة المخاطب على إظهار الضمير المضاف إليه**"[23].

ويحذف الضمير أيضا في باب الخبر قال ابن السراج:"**وربما حذفوا شيئا من الخبر في الجمل وذلك المحذوف على ضربين، إما أن يكون فيه الضمير**

الراجع إلى المبتدأ، وإما أن يكون المحذوف شيئا ليس فيه راجع ولكنه متصل بالكلام نحو قولك: الكر بستين، فأمسكت عن ذكر الدرهم بعد ذكر الستين لعلم المخاطب"[24].

ولم يخل اهتمام النحاة بعلم المخاطب في توجيه المسائل النحوية المرتبطة بإضمار الحروف وحذفها، فهذا سيبويه يعلل إضمار أن بعد (حتى وكي) بقوله" **واكتفوا عن إظهار أن بعدهما يعني (حتى وكي) بعلم المخاطب**"[25].

وتحدث الزجاجي عن حذف العرب لحرف اللام إذا أفاد التبيين يقول:"**وإلزام اللام تبيينا كقولهم: ويلا لزيد وتربا له، وجندلا، وما أشبه ذلك فاللام للتبيين لا بد منها إلا أن تترك لعلم المخاطب**"[26].

وأشاروا في هذا السياق إلى حذف حرف الجر(من) في أسلوب التفضيل لعلم المخاطب:"**فإذا قلت: زيد أفضل القوم، وأردت تفضيله عليهم، فلا بد من تقديرك (من) فيه، وإن لم تكن ملفوظا بها؛ لأن التفضيل لا بد أن يذكر فيه ابتداء الغاية التي منها بدء الفضل راقيا، وذلك إنما يكون بمن، فإن أظهرتها، فهو حق الكلام وإن حذفتها فلعلم المخاطب أن التفضيل لا يقع إلا بها**"[27].

ومن خلال هذه المسائل يتأكد لنا أن الحذف ظاهرة قائمة بذاتها وسعت استعمالات اللغة، وهذه الظاهرة تنتمي في وجودها إلى اللغة التواصلية والتداولية، فالمتكلم يلجأ إلى الحذف إذا استشعر أن المخاطب قد فهم مقصود كلامه، وعلم ما يقول واتضحت ظروف الخطاب في ذهنه بعيدا عن اللبس، أو الغموض، أو التوهم، لأنه إذا وقعت هذه الأمور، فإن فائدة الحذف تنقلب وتدخل المخاطب في أمور الشك بالمعنى المقصود، فالحذف سرٌّ من أسار العربية ساعدت العلاقة التواصلية بين طرفي الخطاب النحاة في الكشف عن جمالياته، ودوره في تقوية المعاني اللغوية ولعل هذا ما دفع عبد القاهر الجرجاني إلى القول عنه:"**هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن**"[28].

وقد التفتت الدراسات اللسانية المعاصرة إلى الدور التداولي الذي يقوم به المتكلم والمخاطب في تشكيل ظاهرة ا لحذف وتحدثت عن أهمية هذه الظاهرة يقول منذر عياشي:"**إن الحذف ما كان يمكن أن يعلو أهمية إلى هذا المستوى(أي مستوى الأداء الجمالي)، لو لم يكن حضورا ووجودا يستند**

إلى نسق لساني يجعل منه نماذج يحيل عليها وينسبه إليها، ثم يمكّن منه المرسل استعمالا واستهلاكا، والمتلقي قراءة وتأويلا "[29].

ثانيا: التعريف والتنكير:

كثيرة هي المسائل المتعلقة بالتعريف والتنكير التي وجهت إلى علم المخاطب، فالعربي يلجأ إلى تعريف بعض الأسماء أو تنكيرها؛ لإيضاح معنى يريد إيصاله بالنظر إلى المخاطب وقد ساعدت هذه النظرة على التوسع في النظر إلى مقام الكلام، وما يحيط به من ظروف ومؤثرات، وفي هذا الاستعمال دليل واضح على أهمية المقام وظروفه في توجيه المسائل النحوية بالاتكاء على التواصل المباشر للغة من المتكلم ومقاصده، وبين المخاطب وفهمه.

ومما يثبت دور علم المخاطب في مسائل التعريف والتنكير توجيه سيبويه لمسألة الإخبار عن النكرة يقول:"**قولك ما كان أحد مثلك، وما كان أحدٌ خيرا منك، وما كان أحد مجترئا عليك، وإنما حسن الإخبار" ههنا عن النكرة، حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه؛ لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا، وإذا قلت: كان رجل ذاهبا، فليس هذا في شيء تُعلِمه كان جَهلَه. ولو قلت: كان رجل من آل فلان فارسا حَسُنَ؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تُعلِمَه أن ذاك في آل فلان وقد يجهَلُهُ**"[30].

واستطرد قائلا:" **وحسنت النكرة ههنا في هذا الباب؛ لأنّك لم تجعل الأعرفَ في موضع الأنكر، وهما متكافئان كما تكافأت المعرفتان، ولأن المخاطب يحتاج إلى علم ما ذكرت لك وقد عرف من تعني بذلك كمعرفتك**"[31].

وحمل على ذلك أيضا خبر(إن) يقول:" **وتقول: إن ألفا في دراهمك بيضٌ، وإن في دراهمك ألفا بيضٌ، فهذا يجري مجرى النكرة في كان وليس، لأن المخاطب يحتاج إلى أن تُعلِمه ههنا كما يحتاج أن تُعلِمه في قولك: ما كان أحد فيها خيرا منك**"[32].

وقد أثر أيضا علم المخاطب عند سيبويه في إعمال(لا) النافية للجنس اعتمادا على ما يحيط بها من تعريف وتنكير يقول:" **وتقول: قضية ولا أبا حسن تجعله نكرة. قلت: فكيف يكون هذا وإنما أراد عليا- رضي الله عنه- فقال: لأنه لا يجوز لك أن تعمل(لا) في معرفة، وإنما تعملها في النكرة، فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسُن لك أن تعمل (لا)، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين عليٌّ - رضي الله عنه- وأنه قد غيّب عنها**"[33].

ومن خلال النظر في التوجيهات المختصة بالتعريف والتنكير بناء على علم المخاطب نجد أن هذه المسألة كشفت عن أمرين في غاية الأهمية كانا حاضرين في التفكير النحوي عند النحاة العرب:

أولهما:

أن النحاة العرب لم يتخذوا الجملة موضوع دراستهم بعيدا عما يحيط بها من ظروف الخطاب، بل عّوها جزءا أساسا من أجزاء عملية التواصل التي تتضمن مقاما ومتخاطبين بالإضافة إلى المقال نفسه، فرأوا أن التواصل لا يتم إلا عن طريق معرفة عميقة لأحوال المخاطب من خلال نص متكامل بعيدا عن الجمل أو الكلمات المفككة، لذلك كان المخاطب في أي مسألة عندهم ينقسم إلى درجات عدة وفق آلية ميكانيكية لطبيعة فهمه للنص بأكمله وفي ضوء هذا وضعت القواعد التي تراعي درجات الخطاب وأساليبه، وتدعم اتصال بعض القواعد ببعضها الآخر من أجل تأكيد شمولية القاعدة النحوية وتوجيهاتها، وهذا واقع ملموس وجد فيما تركه لنا نحاتنا العرب، ولعل ما يدل على هذا الأمر قول ابن هشام في مغني اللبيب حينما ربط بين التعريف والتنكير، وعلم المخاطب وظروفه، ودرجات المخاطبين وبين آليات التقديم والتأخير والرتبة يقول:"**ما يعرف به الاسم من الخبر أن يكونا معرفتين، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول اخبر، فيقال: كان زيدٌ أخا عمرو لمن علم زيداً، وجهل أخوّته لعمرو، وكان أخو عمرو زيدا، لمن يعلم أخا لعمرو ويجهل أن اسمه زيد، وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر، فإن كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الاسم، فتقول: كان زيد القائم لمن كان قد سمع بزيد، وسمع برجل قائم، فعرف كل منهما بلقبه، ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر، ويجوز قليلا: كان القائم زيدا وإن لم يكن أحدهما أعرف فأنت مخيّر**"(34).

ثانيهما:

أن المخاطب هو المتحكّم الرئيس في قياس نسبة بعض القواعد إل بعضها الآخر باعتماد على الحالة التي يتطلبها السياق، ومما يدلل على صحة هذا قول ابن يعيش عن المبتدأ والخبر:"**فإن قلت: قائم زيد، فقائم منكور لا يعرفه المخاطب لم تجعله خبرا مقدّما يستفيده المخاطب، ولا يصح أن يكون زيد الخبر؛ لأن الأسماء لا تستفاد ولا يساوي المتكلم المخاطب، لأن النكرة مما لا يعرفه المخاطب. ألا أنك**

تقول: عندي رجل، فيكون منكورا وإن كان المتكلم يعرفه، فالمعرفة والنكرة بالنسبة إلى المخاطب"[35].

وأثر علم المخاطب في توجيه بعض المسائل الأخرى بناء على مدى إدراك المخاطب للمعرفة والنكرة، ومما يدل على ذلك أن النحاة قالوا: إن المفعول لأجله يكون نكرة بلا خلاف، كقولك: زرتك طمعا، فأما المعرفة فقد اختلفوا فيها، ففي حين رأى الجمهور جواز ذلك، منعه الجرمي[36]، لكن الجمهور استدلوا على جوازه بقول العجاج:

تركبُ كلَّ عاقرٍ جُمْهور

مخافةَ وَزَعلَ المَحْبورِ

والهَوْلَ مَنْ تهوُّل الهُبور[37].

قال ابن يعيش:"**فالنكرة قوله(مخافة)، والمعرفة قوله:(زعل المحبور)، تعرّف بالإضافة، و(الهول) معطوف على(كل عاقر) ولذلك نصب**"[38]. وهذا يعود لعلم المخاطب بالتعريف والتنكير.

ثالثا: علم المخاطب والمعنى:

شغل المعنى حيِّزا لا بأس به في الدراسات النحوية قديمها وحديثها، واسترسل النحاة فيه حتى أصبح جزءا لا يمكن إنكاره من فكرهم النحوي.

وأدَّى اعتمادهم على المعنى إلى بناء كثير من القواعد وتوجيه كثير من المسائل وتخريجها، وإيجاد حلول لكثير من الإشكالات، لكن ما ينبغي ذكره في هذا السياق أن توجيهات النحاة المبنية على المعنى كانت تهدف إلى تقريب الهوة بين المتخاطبين وهذا أدى اهتمام جاد من النحاة بالمتكلم ومل يقصده من معنى من جهة، وبالمخاطب وما يمكن أن يستفيده من هذا المعنى من جهة أخرى.

ومما لا شك فيه أنهم اعتمدوا على علم المخاطب في توجيه المعاني المختلفة المتصلة بالقواعد النحوية، ملتفتين في هذا السياق إلى العوامل الخارجية التي تؤثر في الخطاب، وإلى الأساليب المختلفة التي تؤدي المعنى المقصود من المتخاطبين (المتكلم والمخاطب)، وقد تشعَّبت هذه الأساليب في التفكير التداولي العربي، من تكرار وحذف، واستغناء، وتقديم وتأخير إلى غير ذلك من المسائل.

وكان لفهم المخاطب ومعرفته العامة وجوده في توجيه التراكيب المختلفة للجمل اعتمادا على المعنى، ومما يمكن عدُّه في هذا الباب قول سيبويه:" **ولا يجوز أن تقول بعت داري ذراعا، فيرى المخاطب أن الدار كلها ذراع، ولا**

يجوز أن تقول: بعت شائي شاة شاة وأنت تريد بدرهم، فيرى المخاطب أنك بعتها الأول فالأول على الولاء، ولا يجوز أن تقول: بيَّنت له حسابه بابا، فيرى المخاطب أنك جعلت له حسابه بابا واحدا وغير مفسّر"[39]. فهذه التراكيب النحوية غير مقبولة عند سيبويه؛ لأن المعنى فيها غير واضح، ولأنَّها توقع المخاطب في اللبس والشك بالمعنى المقصود، ولذلك أكد ضرورة الابتعاد عن هذه التراكيب حتى يفهم المخاطب المعنى، ولذلك استمر في حديثه هذا مراعيا أحوال المخاطب وفهمه للمعنى، فقال:" **وأما قول الناس كان البُرُّ قفيزين، وكان السمن مَنَوَيْن، فإنما استغنوا ههنا عن ذكر الدرهم لما في صدورهم من عِلمه، ولأنَّ الدرهم هو الذي يسعَّر عليه، فكأنهم إنما يسألون عن ثمن الدرهم في هذا الموضع، كما يقولون: البر بستين، وتركوا ذكر (الكُرّ) استغناء بما في صدورهم من علمه ولأن المخاطب قد علم ما يعني**"[40].

ومما يمكن عده من هذا الباب أيضا قول ابن جني:"**فإن فُهم عنك في قولك: ضربت زيدا أنك إنما أردت بذلك ضربت غلامه أو أخاه أو نحو ذلك جاز، وإن لم يُفْهم عنك لم يجز، كما أنك إن فهم عنك بقولك: أكلت الطعام أنك أكلت بعضه لم تحتج إلى البدل، وإن لم يفهم عنك، وأردت إفهامه إياه لم تجد بدّاً من البيان وأن تقول: بعضه أ لو نصفه، أو نحو ذلك** "[41].

والمتأمل في اللفتات السابقة يجد أن علم المخاطب وفهمه وارتباطه بالمعنى أدى إلى تعدد الأنماط اللغوية المستخدمة وفق سلسلة من الاستبدالات في الجمل والتراكيب حيث يستخدم المتكلم بعضها إذا اتضح له أن المخاطب فهم المعنى المقصود، ويزيد عليها إن اتضح له أن المخاطب لا يفهم هذا المعنى من أجل بيان الأمر له، وتثبيت المعنى في ذهنه، فالفكر النحوي العربي يسير وفق اتجاه استبدالي للآداءات يحكمه الاستعمال اللغوي مما يؤكد أن التداول الاستعمالي كان حاضرا عند النحاة في أحيان كثيرة خاصة حينما يتعلق الأمر بتوجيه المسائل وتأويلها وهذا كشفته لنا سلطة المعنى ودور المخاطب فيها.

وقد اتسع فضاء المعنى وعلاقته بعلم المخاطب عندهم حتى شمل المعاني المرتبطة ببعض الأدوات، وبعض الأساليب، فمن المعاني التي يقررها النحاة لأسلوب الاستفهام معنى التقرير ومعناه"**حَمْلك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عند ثبوته، أو نفيه، يجب أن يليها الشيء الذي تقرر به. تقول في التقرير بالفعل: أضربت زيدا؟ وبالفاعل: أأنت ضربت زيدا؟ وبالمفعول: أزيدا ضربت؟**"[42].

ومما يتصل بذلك، ويختص بمعاني الأدوات توجيه النحاة لدخول اللام على (قد):"**فإن قلت: فما بالهم لا يكادون ينطقون بهذا اللام إلا مع (قد)؟ قلت: لأن الجملة القسمية لا تساق إلا تأكيدا للجملة المقسم عليها التي هي جوابها؛ فكانت مظنَّة لمعنى التوقع الذي هو معنى(قد)عند استماع المخاطب كلمة القسم**"(43).

والمتتبع لعلاقة علم المخاطب بالمعنى يجد النحاة لجؤوا إلى هذه العلاقة في توجيههم لمسائل تتعلق بفكرة العامل، فهذا السهيلي حينما علق على قوله تعالى" **وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِير**"(44).

قال:" **ويحتمل أن يكون (مصدقا) ههنا حالا يعمل فيه ما دلت عل يه الإشارة المنبئة عنها الألف واللام؛ لأن الألف واللام قد تنبئ عما تنبئ عنه أسماء الإشارة ومنه: لمن الدار مفتوحا بابها؟ فقولك: مفتوحا بابها لا يعمل فيه الاستقرار الذي يتعلق بـــ (لمن)؛ لأن ذلك خلاف المعنى المقصود، وتصحيح المعنى: لمن هذه الدار مفتوحا بابها؟ فاستغنى بذكر الألف واللام، وعلم المخاطب بالإشارة والنظر، وصار المعنى المنبه عليه عاملا في الحال: وكذلك قوله تعالى(وهو الحق مصدقا) كأنه يقول:" هو ذلك الحق، لأن الحق قديم معروف بالعقول والكتب المتقدمة**"(45).

وإجمالا، فإن هذه الآراء تثبت دور علم المخاطب وفهمه للمعنى في تشكيل التراكيب النحوية التي عملت على ترسيخ الفكر اللغوي الاستعمالي؛ فالنحاة استمدوا منها كثيرا من الأقيسة والتعليلات، مما يدل على أنهم يركنون في أغلب الأحيان إلى الطبيعة التداولية للقاعدة النحوية، وهذا ما تبين جليا من خلال عرض دور علم المخاطب بالمعنى في التقعيد النحوي وفي تشكيل دلالاته المختلفة.

رابعا: علم المخاطب وتوجيه الحالة الإعرابية:

إن المتتبع لظاهرة التعلّل بعلم المخاطب يجد أن نظرة النحاة لها كشف عن دلالات التواصل بين طرفي الخطاب وفق قوانين خاصة تعتمد في تفسيرها على التحليل التداولي للخطاب وظروفه.

وهذا ما نلمسه واقعا في أثر علم المخاطب في توجيه الحالة الإعرابية، فالنحاة يوجهون تلك الحالات وفق قوانين الخطاب والتواصل حتى يصل المتكلم من غايته في توضيح غايته، ويصل المخاطب إلى غايته في الاستفادة والفهم وأكبر دليل على سلامة هذا التصور توجيه النحاة لقوله تعالى:" **لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن**

قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا"(46).

" فقد زعم الخليل أن نصب هذا (أي المقيمين) على أنك لم ترد أن تحدّث الناس ولا من تُخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناء وتعظيما ونصبه على الفعل"(47).

ويقول سيبويه في قطع النعت:" **وقد يجوز أن تقول: مررت بقومك الكرام، إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم كما قال: مررت برجل زيدُ، فتنزله منزلة من قال لك: من هو؟ وإن لم يتكلم به، فكذلك هذا الذي تنزله هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم**"(48). ويدل على ذلك قولهم أيضا "**أما البصرة فلا بصر لك، وأما الحارث فلا حارث لك، وأما أبوك فلا أبا لك، فهذا لا يكون فيه أبدا إلا الرفع، لأنه اسم معروف ومعلوم عند المخاطب منه مثل ما قد عرفت**"(49).

وقد ارتبط بهذه الظاهرة مسائل أخرى تتعلق بالعامل، فوجهوا الحالة الإعرابية بناء على المخاطب" **قولك: ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيدا تحمل الاسم عل الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى، فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع، وإنما كان الذي يليه لقرب جواره وأنه لا ينقص، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد**"(50).

ومن خلال ما تقدم أرى أن دراسات علماء العربية للظواهر اللغوية كانت تقوم على التعمق في قوانينها، وتحليلها بطرق لغوية واضحة توصِّل العلاقة بين كل من المتكلم والمتلقي ودورهما التفاعلي في تشكيل القاعدة النحوية. فالمخاطب يسهم في توجيه الحالة الإعرابية؛ لأنه جزء مهم في العملية التواصلية، لافتراض فهمه لمقاصد المتكلم الذي يرفع، وينصب، ويجر ويحذف، ويستبدل حركة بأخرى بناء على هذا الفهم وهو بذلك يتنبه لمقصده ويتأثر بما يريده.

التداولية وطرفا الخطاب:

لقد تعددت تعريفات التداولية عند العلماء، فمنهم من عرفها بأنها" **دراسة استعمال اللغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية**"(51). ومنهم من عرفها على أنها" **دراسة كيف يكون للمقولات معان في المقامات التخاطبية**"(52).

ويعدُّ (أو ستين) وتلميذه (سيرل) من أبرز مؤسسي المدرسة التداولية في العصر الحديث، أما في الدرس اللغوي العربي، فقد وُجِدت دراسات عدة منها لأحمد المتوكل، ومسعود صحراوي، وغيرهما.

وقد عني التداوليون بالعلاقة التواصلية بين المتكلم والمخاطب، وانصب جل اهتمامهم على تلك العلاقة، فالمتكلم في نظر التداوليين هو المنتج للأداءات اللغوية، والمخاطب هو المتلقي، واللغة واستعمالاتها هي الوسيلة بين المتكلم والمخاطب، ولذلك اهتم التداوليون بما يحيط بالتواصل بين طرفي الخطاب من ظروف تسيطر أو تؤثر على تلك العلاقة التواصلية، وقد ركزت التداولية في دراستها للظواهر اللغوية على جملة من الأهداف من أهمها: والظروف التي تؤثر في التواصل بين طرفي الخطاب.

1- القصدية عند المتكلم.
2- أنواع المعنى وذكروا كثيرا من القضايا المتعلقة في سياق استعمال اللغة.
3- الاهتمام بكل ما يتصل بالعمل التخاطبي للوصول إلى المعنى.
4- إفادة المخاطب ما ليس عنده.
5- المؤثرات المعرفية[53].

المبادئ التداولية المستفادة من ظاهرة علم المخاطب:

إن من أهم المبادئ التي يركز عليها التداوليون مبدأ الإفادة ويختص هذا المبدأ بالمخاطب، ومبدأ القصد ويختص هذا المبدأ بالمتكلم[54]، ويعني التداوليون بضرورة إيصال الكلام من المتكلم إلى المخاطب وفق مبادئ تركز على المعنى المراد بعيدا عن اللبس أو الغموض أو التوهم أو المجاز[55]. وفي ظل هذه المبادئ سنحاول النظر في التراث النحوي العربي المرتبط بعلم المخاطب وربطه بالمبادئ التداولية، وربما يتأكد لنا في هذه المحاولة مصداقية أحد الباحثين التي دعا فيها إلى قراءة التراث العربي على ضوء المفاهيم التداولية يقول:" **إن التداولية بمقولاتها ومفاهيمها الأساسية كسياق الحال، وغرض المتكلم،وإفادة السامع، ومراعاة العلاقة بين أطراف الخطاب، ومفهوم الأفعال الكلامية يمكن أن تكون أداة من أدوات قراءة التراث العربي في شتى مناحيه ومفتاحا من مفاتيح فهمه**"[56].

ومن أهم هذه المبادئ:

أولا: مبدأ الإفادة:

يراد بالإفادة عند التداوليين حصول الفائدة لدى المخاطب من الخطاب ووصول الرسالة الإبلاغية إليه على الوجه الذي يغلب على الظن أن يكون هو مراد المتكلم وقصده، وهي الثمرة التي يجنيها المخاطب من الخطاب(57).

والناظر في الدرس النحوي يجد أن النحاة كانوا يراعون في توجيهاتهم المختلفة للمسائل النحوية بناء على هذه الظاهرة، إفادة المخاطب ما لم يكن عنده، وقد صرح النحاة غيرة مرة بهذا المبدأ وأكدوا انطلاقهم منه فهذا سيبويه يقول:" **ومنعوا الإخبار بالنكرة؛ لأنه لا فائدة منه**"(58). وأما ابن الدهان، فقد جزم بالسعي لتحقيق هذا المبدأ يقول:" **إن الغرض من الكلام إفادة المخاطب مضمون الجملة**"(59).

وقد تعددت طرق الإفادة المرتبطة عند النحاة العرب بعلم المخاطب ومنها:

1- **إفادة المخاطب ما ليس عنده:** إن الهدف الأسمى من أهداف الإفادة التي يحرص المتكلم على أدائها هو إفادة المخاطب ما لم يكن موجودا عنده، أو إعطاؤه معلومات لم يسبق له معرفتها، ومما يدل على ذلك قول سيبويه:" **وتقول:إن ألفا في دراهمك بيض، وإن في دراهمك ألفا بيض، فهذا يجري مجرى النكرة في (كان وليس)، ولأن المخاطب يحتاج إلى أن تعلمه ههنا كما يحتاج إلى أن تعلمه في قولك: ما كان أحد فيها خيرا منك**"(60).

وقد استخدم النحاة مبدأ الإفادة في توجيه المبتدأ المعرفة والخبر النكرة وذلك"**لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر**"(61).

وأجاز النحاة الإخبار بظروف الزمان عن الحدث" لأن الأحداث ليست أمورا ثابتة" موجودة في كل الأحيان، بل هي أعراض منقضية تحدث في وقت دون وقت، فإذا قلت: القتال اليوم، أو الخروج بعد غد استفاد المخاطب ما لم يكن عنده لجواز أن يخلو ذلك الوقت من ذلك الحدث"(62).

2- **تحقيق الإفادة المجتمعية:** حرص النحاة على تحقيق الإفادة في اجتماع الألفاظ بالنسبة للمخاطب، وبناء على ذلك تحدث النحاة عن مجيء المبتدأ والخبر معرفتين وفق استخدامهما التداولي:"**فتقول: زيد أخوك، أي هذا الذي عرفته هو أخوك، الذي كنت علمته، فتكون الفائدة في**

اجتماعهما، وذلك الذي استفاده المخاطب فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة كانت الفائدة مجموعهما، فإن كان يعرفهما مجتمعين لم يكن الإخبار فائدة، وكذلك إذا قلت: زيد المنطلق، فالمخاطب يعرف زيدا، ويعرف أن شخصا قد انطلق ولا يعلم أنه زيد"[63].

ثانيا: مبدأ القصد

يقصد بهذا المبدأ الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه. وتعد هذه الغاية قرينة تساعد في تحديد الوظيفة النحوية وبيان دورها في التحليل النحوي للجملة، وقد أطلق عليها المعاصرون (القصدية) [64].

وقد اهتم النحاة القدماء بهذا المبدأ التداولي ونظروا بعين الاعتبار إلى أهمية قصد المتكلم في التواصل بين طرفي الخطاب، وربما نجد هذا واضحا في قول السيوطي:" **إن صناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني، وقد تكون مخالفة لها إذا أفهم السامع المراد، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء وهو في المعنى شيء آخر إذا فهم المخاطب غرض المتكلم**"[65].

ومن الأساليب التي بنيت عند النحاة على المخاطب وانطلاقا من مبدأ القصد:

1- **إزالة التوهم أو الظن أو المجاز أو الغفلة:** "**فالقسم يدخل على الكلام إذا خيف ضعف علم المخاطب بما يقسم عليه**"[66]، والتأكيد المعنوي به المتكلم لتمكين المعنى في نفس المخاطب وإزالة الغلط في التأويل، وإزالة اللبس عن الحديث أو المتحدث عنه"[67].

2- **الاجتزاء بعلم المخاطب:** كان المتكلم يلجأ إلى حذف بعض الألفاظ من الكلام؛ لأنه يقصد بذلك أن المخاطب يعلم ما يريد إيصاله. ومما يعد من ذلك قوله – عز وجل- " **وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ**"[68]. قال سيبويه معلقا على هذه الآية:" **كأنه قال: ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خير لهم، ولم يذكر البخل اجتزاء بعلم المخاطب بأنه البخل لذكره يبخلون**"[69]. وينطبق عليه أيضا قوله:"**ألا أنك تقول: لخمس بقين أو خلون ويعلم المخاطب أن الأيام قد دخلت في الليالي فإذا ألقى الاسم على الليالي اكتفى بذلك عن ذكر الأيام كما أنه يقول: أتيته ضحوة وبكرة، فيعلم المخاطب أنها ضحوة يومك وبكرة يومك**"[70].

3- **الفرار من اللبس وطلب الإيجاز:** حرص النحاة على أداء المعنى المقصود دون لبس أو غموض، كما حرصوا على تحقيق الإيجاز في الكلام فقالوا:" **ألا ترى أنك لو قلت مررت بعبد الله مررت بزيد، أو**

قلت: مررت بعبد الله وزيد ربما توهم المخاطب أن الثاني غير الأول فجاءوا بالبدل فرارا من اللبس وطلبا للإيجار"[71].

4- **قصد التخفيف:** إن من أغراض الكلام التي يطمح المتكلم إلى أدائها في أثناء التواصل مع المخاطب التخفيف، لذلك لجأت اللغة إلى كافة الوسائل التي تؤدي هذا الغرض من حذف واستغناء وغير ذلك، فقد أشار سيبويه إلى حذف المستثنى بقصد التخفيف" **وذلك قولك : ليس غير، وليس إلا كأنه قال: ليس إلا ذاك، وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذاك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني**"[72].

ثالثا: مبدأ مراعاة الظروف المحيطة بالتواصل الإبلاغي بين المتخاطبين:

إن هناك ظروفا كثيرة أسهمت في تشكيل العلاقة التواصلية بين طرفي الخطاب، ويعد هذا المبدأ التداولي الذي استثمره النحاة بناء على أن المخاطب من أهم المبادئ اللغوية التداولية في العصر الحديث.

فقد أكد التداوليون على أهمية المحيط المعرفي للفرد في كل الظواهر والأحداث والأقوال والفرضيات التي يمكن إدراكها واستنتاجها كحالة الرؤية باعتبارها قدرة معرفية إنسانية، وركزت النظرية التداولية في بداياتها على اعتبار المعارف المشتركة شرطا ضروريا لتشكيل السياق"[73].

ولعل من أشهر هذه الظروف ما يأتي:

1- **الثقة بالمخاطب:**

تكشف مسألة الثقة عن أمر في غاية الأهمية، هو تفريق النحاة بين المخاطب والقارئ بناء على ثقة المتكلم أن المخاطب يعلم ما يقول ويتفهمه، وإن كان هذا الأمر ملبسا بالنسبة للقارئ الآخر.

فأدت هذه التفرقة إلى توجيه بعض المسائل توجيها تداوليا منطلقا من الاستعمال ومبتعدا عن قيود القاعدة، مما أدى بطريق أو آخر إلى تنوع المخاطبين بالنسبة للمتكلم وليس أدل على ذلك مما ورد في شرح المفصل:"**أن الحذف يحصل كثيرا؛ لأن المخاطب يفهمه لا من قبيل الإلباس، وذلك لأن اللبس إنما يكون بالنسبة إلى المخاطب بالكلام، ولا يجوز أن ينسب اللبس إلى ما كان من أمثالنا. فإنهم كانوا يحذفون اعتمادا على فهم المخاطبين لأنهم حضروا وعلموا ما يقال لهم عنه**" [74]، ويدل على ذلك أيضا قوله عن حذف المضاف:" **وقد جاء من ذلك في الشعر أبيات مع ما فيه من الإلباس كان ذلك بثقة الشاعر بعلم المخاطب أو نظرا إلى كثرة حذف المضاف الذي لا لبس فيه فلم يعبأ بالإلباس**"[75].

فالمقام وما يحيط به من ظروف جعل المتكلم يتصرف بالكلام من حذف وزيادة أو تقديم أو تأخير بناء على ثقته بأن المخاطب يفهم ما يقول ويعرف ما يقصده، وبذلك لم يكن في ذهن المتكلم في أثناء تصرفه بالكلام أن هناك من سيلبس عليه الكلام.

2- **مشاهدة المخاطب:**

لا شك في أن قضية المشاهدة تعد من المبادئ التداولية التي ركز عليها النحاة العرب في توجيههم للمسائل النحوية، وترتبط هذه القضية بمراعاة المقتضيات التداولية، واستعمال فكرة الشاهد، ويؤكد التداوليون أنها تكمن في قوية الفكرة وتأكيد حضورها في الذهن(76). وبناء على هذه الظروف التي يتطلبها المقام وجه النحاة قول ذي الرمة:

عَشِيَّة فرَّ الحارثيون بعدما ** قضى نَحْبَه في ملتقى الخيل هوبرُ**(77)

وفي توجيه ذلك يقول النحاة:"**فالهوبر: هو يزيد بن هوبر، كان قتل في المعركة، فحذف المضاف وهو (ابن)؛ لأن المخاطب مشاهد لذلك في الحرب لا يشكل عليه المقتول**"(78).

وأيد صاحب الخزانة في هذا الرأي الزمخشري حين رأى الإلباس وعدمه في حذف المضاف وإنما يكون بالنسبة للمخاطب الذي يلقي المتكلم إليه كلامه(79).

فدلالة الحال تقوم بور تواصلي بين المتكلم والمتلقي، وهذه الدلالة يستمدها المتكلم من المقام ومكوناته، فتصبح له السلطة في التصرف بالكلام وتغيير الألفاظ من أجل إيضاح المعاني التي يجزم المتكلم جزما مطلقا أنها تصل إلى المتلقي على حساب ما يريد، وهذه الأمور ما كانت لتحدث لولا أن المتلقي على درجة من العلم تمكنه من فهم النص وفق آلية تبادلية ذهنية مع المتكلم.

الخاتمة:

وبعد، فإنه من خلال النظر في المبادئ التداولية المرتبطة بعلم الخاطب نصل إلى حقيقة مفادها أن النحاة العرب كانوا حريصين على تماسك النص اللغوي، ودراسته وفق أسس استعمالية تنطلق من تداولية الظاهرة اللغوية بناء على تفاهمات مسبقة بين طرفي الخطاب، فأدت إلى توسيع مجالات الدرس النحوي، وإخراجه من النطاقات الضيقة المتعلقة بالكلمة أو الجملة إلى فضاء النص ومكوناته مع الأخذ بعين الاعتبار الأسس التركيبية التي تنبئ عن شمولية القاعدة النحوية.

فالنحاة العرب لم يتخذوا الجملة موضوع دراستهم بعيدا عما يحيط بها من ظروف الخطاب، بل عدوها جزءا أساسيا من أجزاء عملية التواصل إلي

تتضمن مقاما ومتخاطبين بالإضافة إلى المقال نفسه، فرأوا أن التواصل لا يتم إلا عن طريق معرفة عميقة لأحوال المخاطب من خلال نص متكامل بعيدا عن الجمل أو الكلمات المفككة، لذلك كان المخاطب في أي مسألة عندهم ينقسم إلى درجت عدة وفق آلية ميكانيكية لطبيعة فهمه للنص بأكمله وفي ضوء هذا وضعت القواعد التي تراعي درجات الخطاب وأساليبه، وتدعم اتصال بعض القواعد ببعضها الآخر من أجل تأكيد شمولية القاعدة النحوية توجيهاتها، وهذا واقع ملموس وجد فيما تركه لنا نحاتنا العرب، وقد حاولت هذه الدراسة عن أهمية الاستعمال في الدرس اللغوي؛ فالنحو العربي ليس دروسا في المنطق والفلسفة كما يظن بعض الدارسين بل هو وليد الاستعمال والتداول اللغوي، والنحو العربي ليس عبارة عن قوالب جاهزة يضعها النحوي بعيدا عن أطراف الخطاب وأحواله، بل النحو مستمد من العلاقة التواصلية بين المتكلم الذي يتصرف بالكلام حسب ما يراه مناسبا، وبين المخاطب الذي يعلم مقاصده المتكلم ويستفيد منها، وهذه العلاقة التواصلية بين ثنائية الخطاب ما كانت لتحصل لولا مبادئ تداولية منهجية اعتمد عليها النحاة في توضيح معاني الخطاب ودلالاته، فالمعنى هو الشرف الأعظم بالنسبة للمتكلم والمتلقي ولولا المعنى ودلالاته لما تركزت جهود النحاة على الواقع الاستعمالي.

وقد أوضحت الدراسة أهم المبادئ التداولية التي يمكن تطبيقها على ظاهرة علم المخاطب، فتطرقت إلى مبدأ الإفادة والقصد، والظروف المحيطة بالخطاب وأهم الأسس التي انطلقت منها المدرسة التداولية في دراسة اللغة والتي وجدت عند النحاة القدماء.

وليست هذه الدراسة محاولة لإسقاط القديم على الحديث أو العكس، بل هي محاولة للنظر في الفكر النحوي لنحاتنا لنستكشف جماليته، ونحدد أطره. وجاءت في محاولة لقراءة التراث العربي قراءة منطلقة من التداول اللغوي الذي يعد مفتاحا مهما من مفاتيح فهم هذا التراث ودراسة ظواهره.

الهوامش:

(*) أستاذ بكلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي–**جامعة تبسة**- ، وطالب دكتوراه بكلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها ،**جامعة باتنة.**

1-سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان قنبر (ت 180هـ/796م)، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت(لبنان)، ط1، (د.ت)، ج244/1.

2-الأنباري، أبو البركات أحمد بن محمد،(ت577هـ/1181م)، **أسرار العربية**، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت(لبنان)، (د.ط)، (د.ت)، ص24.

3-ينظر: **الكتاب**، ج224./1

4-ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل(ت316هـ/928م)، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت(لبنان)، ط3، 1988، ج224./2

5-ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت392هـ/1002م)،**الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية للكتاب، ط3، 1988، ج250/3.

6-السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت581هـ/1185م)، **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام،(د.ت)، (د.ط)، ص.218.
7-المصدر نفسه، ص219.
8- السيوطي، جلال الدين(ت911هـ/1505م)، **الأشباه والنظائر**، تحقيق محمد بن عبد الله، مجمع اللغة العربية، دمشق(سوريا)، (د.ط)،986م، ج3/173.
9-ينظر: نهاد الموسى، **الصورة والصيرورة في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي**، دار الشروق، عمان(الأردن)، ط2003،1، ص.124.
10-ينظر:الحموز، عبد الفتاح، **انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى**، دار عمار، عمان(الأردن)، ط2007،1، ص.8.
11-صحراوي، مسعود، **التداولية عند العلماء العرب**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت(لبنان)، ط1، 2005 م، ص174.
12-علي، محمد يونس، **مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب**، دار الكتاب الجديد، بيروت(لبنان)، ط1، 2005 م، ص.45
13- ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج2/.224
14- سورة **النساء**، الآية .171
15- سيبويه، **الكتاب**، ج1/283.
16- المصدر نفسه، ج2/233.
17-ابن يعيش، موفق الدين النحوي (ت643هـ/1245م)،**شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت(لبنان)، (د.ط)، (د.ت)، ج1/.113
18-العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت616هـ/1219م)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق غازي مختار طليعات، دار الفكر، بيروت(لبنان)، (د.ط)،1995م، ج1/157.
19- سيبويه، **الكتاب**، ج2/344-.345
20- ابن يعيش،**شرح المفصل**، ج3/.23
21- سورة **يوسف**، الآية .82
22- ابن يعيش،**شرح المفصل**، ج3/.23
23- المصدر نفسه، ج3/30.
24- ينظر: **الأصول في النحو**،ج1/.69
25- سيبويه، **الكتاب**، ج3/.7
26-الزجاجي، أبو القاسم بن إسحاق(ت337هـ/948م)، **كتاب اللامات**، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق(سوريا)، ط2، 1985م، ج1/.124
27- بن يعيش،**شرح المفصل**، ج3/.7
28-الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمود شاكر، مكتبة الخانجي،(د.ط)، (د.ت)، ص.146
29- منذر، عياشي، **العلاماتية (قراءة في العلامة اللغوية)**، مؤسسة اليمامة الصحفية، كتاب الرياض، ط1، 2009م، ص198.
30- سيبويه، **الكتاب**، ج1/.54
31- المصدر نفسه، ج1/.55
32- المصدر نفسه، ج2/.143
33- المصدر نفسه، ج2/.297
34- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري(ت761هـ/1360م)،**مغني اللبيب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت(لبنان)، ط1، 1999م، ج2/.523
35- ابن يعيش،**شرح المفصل**، ج1/85.
36- العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج1/.277
37- العجاج، **ديوانه**، شرح الأصمعي، تحقيق عزة حسن، دار الشروق،، بيروت(لبنان)، (د.ط)، 1971م، ص.23
38- ابن يعيش،**شرح المفصل**، ج1/85.
39- سيبويه، **الكتاب**، ج1/.393
40- المصدر نفسه، ج1/.393
41- ابن جني، **الخصائص**، ج2/.454
42- ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج1/.45
44-سورة **فاطر**، الآية .31

45- السهيلي، **نتائج الفكر في النحو**، ص.393
46- سورة **النساء**، الآية .162
47- سيبويه، **الكتاب**، ج65/2.
48- المصدر نفسه، ج70./2
49- المصدر نفسه، ج389./1
50- المصدر نفسه، ج74/1.
51-فرانسوا، أرمينكو، **المقاربة التداولية**، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، بيروت(لبنان)، ص8.
52- علي، محمد يونس، **مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب**، ص13.
53- صحراوي، مسعود، **التداولية عند العلماء العرب**، ص.185
54- المرجع نفسه، ص.185
55- المرجع نفسه، ص.220
56- المرجع نفسه، ص.226
57- المرجع نفسه، ص.186
58- سيبويه، **الكتاب**، ج48./1
59- الإستربادي، رضي الدين(ت686هـ/1287م)، **شرح الكافية في النحو، تحقيق رحاب عكاوي، دار الفكر العربي**، بيروت(لبنان)، (د.ط)، 2000م، ج203./1
60- صحراوي، مسعود، **التداولية عند العلماء العرب**، ص.200
61- سيبويه، **الكتاب**، ج143./2
62- ابن يعيش،**شرح المفصل**، ج85./1
63- المصدر نفسه، ج86./1
64- المصدر نفسه، ج98/1.
65- السيوطي، جلال الدين، **الأشباه والنظائر**، ج173./3
66- ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج269./2
67-ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت669هـ/1270م)، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق صاحب جناح،،(د.ط)، (د.ت)، ج262/1.
68- سورة **آل عمران**، الآية .180
69- سيبويه، **الكتاب**، ج391./2
70- المصدر نفسه، ج563/3.
71- ابن يعيش،**شرح المفصل**، ج63/3.
72- سيبويه، **الكتاب**، ج344/2.
73-عشير، عبد السلام، **عندما نتواصل نغير، مقاربة تداولية لآليات التواصل والحجاج**، مكتبة إفريقيا الشرق، المغرب، ط1، 2006، ص56.
74-ينظر: **شرح المفصل**، ج24/3.
75- المصدر نفسه، ج24/3.
76- عشير، عبد السلام، **عندما نتواصل نغير، مقاربة تداولية لآليات التواصل والحجاج**، ص96.
77-ذو الرمة،غيلان بن عقبة(ت117هـ/735م)، **ديوانه**، شرح الباهلي برواية ثعلب، مؤسسة الإيمان، بيروت(لبنان)، ط2، 1982م، ج647/2.
78- ابن يعيش،**شرح المفصل**، ج24/3.
79-البغدادي، **خزانة الأدب**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة (مصر)، ج371/4.